حجية مخرجات الذكاء الاصطناعي في القضاء الشرعي :
دراسة فقهية مقارنة

م. د عمار صالح جاسم
دائرة التعليم الديني والدراسات الاسلامية- العراق

مقدمة

إن التطورات التقنية المتسارعة أفرزت أدوات ذكية منها الذكاء الاصطناعي الذي بدأ يقتحم مجالات الحياة كافة ومن بينها المجالات القضائية، إذ يتم استعماله في تحليل الوقائع وترشيح الأحكام وتقديم التوصيات القضائية، وإزاء هذه المستجدات برز تساؤل حول مدى حجية المخرجات الصادرة من الذكاء الاصطناعي في القضاء الشرعي، ويناقش البحث مدى إمكانية عدّ مخرجات الذكاء الاصطناعي ضمن وسائل الإثبات الشرعي وبين أن الفقه الإسلامي يقبل الاستعانة بالوسائل الحديثة بشرط عدم مخالفتها لأحكام الشرع مع التأكيد على عدم استقلال مخرجات الذكاء الاصطناعي بالحكم القضائي الشرعي، بل تظل وسيلة معاونة في يد القاضي الشرعي، وركز البحث على مفهوم القضاء الشرعي وأهمية وسائل الإثبات فيه، مع بيان حجية وسائل الإثبات التقليدي ثم تناول تطبيقات الذكاء الاصطناعي في مجال القضاء على مستوى الدولي و العربي وحدود تدخل الذكاء الاصطناعي في الأحكام القضائية الشرعية .

مشكلة البحث:

تدور مشكلة البحث حول مدى عدّ مخرجات الذكاء الاصطناعي حجة شرعية في القضاء الشرعي وإمكان اعتمادها ضمن وسائل الإثبات القضائي على وفق قواعد الفقه الإسلامي.

أسئلة البحث:

1- ما مفهوم الذكاء الاصطناعي ومخرجاته في المجال القضائي؟

2- ما مفهوم القضاء الشرعي وحدود عمله ؟

3- ما وسائل الإثبات القضائي في الفقه الإسلامي؟ وهل تدخل المخرجات التقنية ضمنها ؟

4- ما الضوابط الشرعية لاستعمال مخرجات الذكاء الاصطناعي في القضاء الشرعي ؟

أهداف البحث:

مما تقدم في مشكلة البحث تشكلت مجموعة من الاهداف و الغايات التي يمكن أن تسهم في توضيح هذه الاهداف :

- بيان مفهوم الذكاء الاصطناعي ومخرجاته القضائية .
-بيان موقف الفقه الإسلامي من وسائل الإثبات القضائي.
-دراسة مدى إمكانية عدّ المخرجات التقنية حجية في القضاء الشرعي .
-بيان ضوابط الشرعية لاستعمال الذكاء الاصطناعي في المجال القضائي.

أهمية البحث:

تبرز أهمية البحث في كونه يتناول قضية فقهية معاصرة بمجال القضاء الشرعي في ظل التطورات التقنية المتسارعة ومحاولة الإفادة من تقنيات الذكاء الاصطناعي في خدمة القضاء الشرعي لتحقيق العدالة وتسريع الإجراءات القضائية، إذ تظهر أهمية هذا البحث في وقت تتجه فيه العديد من الأنظمة القضائية العربية والإسلامية الى التحول الرقمي مع الحاجة الى بيان حدود استعمال هذه التقنيات على وفق الشريعة الإسلامية، ويقدم تطورا على وضع الأطر الشرعية المناسبة لاستعمال تقنيات الذكاء الاصطناعي في المجال القضائي دون الإخلال بمقاصد الشريعة وأصول القضاء الشرعي.

منهج البحث:

اعتمد البحث على المنهج الاستقرائي التحليلي المقارن وذلك بجمع النصوص الفقهية وأقوال العلماء المتعلقة بوسائل الإثبات القضائي وتحليلها مع دراسة التطبيقات المعاصرة لاستعمال الذكاء الاصطناعي في القضاء وعرض مواقف الفقه الإسلامي ومقارنتها بالقوانين الوضعية.

الكلمات المفتاحية: القضاء الشرعي، وسائل الإثبات، الحجية القضاء، الفقه الإسلامي .

The evidentiary value of artificial intelligence outputs in Islamic judiciary: A comparative jurisprudential study.

Amar Salih Jasm

Abstract:

This research explores **the evidentiary value of artificial intelligence (AI) outputs in the Islamic judiciary**, within the context of digital transformation and the adoption of AI technologies to analyze cases and expedite judicial procedures. The study reviews the concept of the Islamic judiciary, the importance of evidentiary means, and the authority of traditional evidence. It further examines AI applications in judicial systems at both international and Arab levels, highlighting the limitations of AI's role in issuing Islamic judicial rulings.

The research investigates the possibility of considering AI outputs as part of Islamic evidentiary methods, noting that Islamic jurisprudence permits the use of modern tools as long as they do not conflict with Sharia. AI outputs are recommended to serve as **supporting tools for judges** rather than as independent sources for issuing rulings.

The study concludes that AI can enhance the efficiency and accuracy of judicial processes within the Islamic judiciary under specific guidelines, while ensuring that Sharia objectives and justice are preserved. It recommends the development of **Sharia-compliant frameworks for AI use**, training judges on proper application, and safeguarding the confidentiality of judicial data.

Keywords: Artificial Intelligence, Islamic Judiciary, Evidentiary Means, Judicial Authority, Islamic Jurisprudence.

التمهيد:

الذكاء الاصطناعي ومخرجاته في المجال القضائي

أولا: تعريف الذكاء الاصطناعي: يعرف الذكاء الاصطناعي بأنه قدرة الأنظمة التقنية على محاكاة السلوك البشري الذكي والتعلم من البيانات واتخاذ القرارات أو تقديم التوصيات بناء على تحليل (الوليدي ع.، 2023، صفحة 22).

البيانات وتحليل الوقائع، وتشمل توصيات بالأحكام، تحليل الأدلة، ترتيب الوقائع، توقع الأحكام المحتملة أو إعطاء رأي استشاري (الغزالي، 2022، صفحة 117).

ثالثا: أنواع مخرجات الذكاء الاصطناعي في المجال القضائي

تحليل الأدلة الرقمية: كتفريغ التسجيلات الصوتية وتحليل الصور.

إصدار توصيات قضائية: باقتراح أحكام على ضوء وقائع معينة.

فرز الدعاوي وتصنيفها: لمعرفة درجة الأولوية.

مراقبة سير القضايا والإجراءات.

وهذه المخرجات لاتزال في غالبها في دائرة الاستشارة والدعم دون أن تكون هي الفصل النهائي في إصدار الأحكام القضية.

المبحث الأول

القضاء الشرعي وحجية وسائل الإثبات

المطلب الأول: تعريف القضاء الشرعي ونطاق عمله.

القضاء الشرعي لغة: المنع والحكم (منظور، 1986، صفحة 228).

وشرعا: الإخبار بحكم شرعي على سبيل الإلزام (الزركشي، 2000، صفحة 326).

نطاق القضاء الشرعي يشمل الفصل في المنازعات وإثبات الحقوق وتنفيذ الأحكام المستندة الى الشرع وإقامة العدل بين الناس.

المطلب الثاني: مفهوم الحجية وأقسامها في الفقه الإسلامي.

الحجية في الفقه الإسلامي: كون الشي معتبرا صالحا للاستدلال به وإلزام الخصم به في مقام القضاء وتنقسم الى:

1- حجية مطلقة: كالقران والسنة والاجماع.

2-حجية مقيدة: كالشهادة والإقرار واليمين والقرائن وغيرها من وسائل الإثبات القضائية.

والوسائل الحديثة تخضع للنظر في إدخالها ضمن وسائل الإثبات وفق ضوابط الشرع وقواعد الفقه.

المطلب الثالث: وسائل الاثبات القضائي في الفقه الإسلامي.

من وسائل الإثبات في القضاء الشرعي:

-الإقرار: وهو اقوى الأدلة بعد البينة.

- الشهادة: تعتبر من أهم وسائل الإثبات وقد وردت في قوله تعالى:{وأشهِدوا ذوي عدلٍ منكم } (سورة الطلاق: الآية 2)

-اليمين: وتستخدم عند عدم كفاية الأدلة الأخرى.

- القرائن: وهي أمارات ظنية يستأنس بها القاضي.

- الكتابة: وقد أعتمدها جمهور الفقهاء بشروط معينة (المقدسي، 1992، صفحة 175).

المبحث الثاني

تطبيقات الذكاء الاصطناعي في القضاء الشرعي.

المطلب الأول: استخدامات الذكاء الاصطناعي في التحليل القضائي وإصدار التوصيات الشرعية.

بدأ الذكاء الاصطناعي يدخل المجال القضائي في اعمال التحليل والمراجعة وإدارة القضايا وتصنيفها، كما يستخدم في تقديم التوصيات القضائية المحتملة بناءً على المعطيات المدخلة للنظام وتظهر هذه التطبيقات في تحليل العقود وتحديد نقاط النزاع وتوقع نتائج القضايا (سعدون، 2023، صفحة 55).

وأما في القضاء الشرعي فإن التطبيقات لا تزال محدودة لكنها تظهر في تحليل المسائل الفقهية المتصلة بالنزاعات الشرعية، وفرز السوابق القضائية الشرعية ذات الصلة، وتقديم

استشارات شرعية أولية حول قضايا الأحول الشخصية والميراث والعقود الشرعية (التركي، 2023، صفحة 14)

وقد اعتمدت بعض الأنظمة القضائية على أدوات الذكاء الاصطناعي لمراجعة آلاف الوثائق وتحليلها خلال فترة وجيزة مما يسهم البت في النزاعات وتقليل زمن الانتظار لدى المحاكم (السعودي، 2024، صفحة 33).

المطلب الثاني: التجارب الدولية والعربية في استخدام الذكاء الاصطناعي في القضاء .

أولا: التجارب الدولية :تم استخدام نظام الذكاء الاصطناعي (fa xiao) في الصين حيث يقدم توصيات قضائية ويحلل الوقائع لتسريع الإجراءات (الصين، 2024).

وكذلك في الولايات المتحدة حيث تستخدم بعض المحاكم نظام(compax) لتقييم مخاطر العودة للجريمة وإن كان محل جدل في مدى عدالته (الامريكية، 2023).

ثانيا: التجارب العربية: بدأت في السعودية أتمتة الإجراءات القضائية باستخدام الذكاء الاصطناعي لتحليل الدعاوي الشرعية وتصنيفها، كما يجري العمل على مشروع تحليل السوابق القضائية الشرعية لضمان توحيد الأحكام وتقليل التباين (السعودي، 2024، صفحة 19).

وأيضا طبقت دولة الامارات تقنيات الذكاء الاصطناعي في إدارة الدعاوي المدنية، وبدأت بدراسة جدوى استخدامه في الأحوال المدنية.

ثالثا: التجارب في العراق: يقتصر استخدام الذكاء الاصطناعي في القضاء العراقي على أتمتة بعض الإجراءات الإدارية مع وجود دراسات لبحث إمكانية تطوير أدوات تحليلية للقضايا الشرعية عند استقرار البنية التقنية القضائية (الجبوري، 2024، صفحة 41).

المطلب الثالث: حدود تدخل الذكاء الاصطناعي في الأحكام القضائية الشرعية .

يقوم القضاء الشرعي على مبدأ ولاية القضاء المستندة الى الاجتهاد المبني على الأدلة الشرعية فلا يجوز تفويض الفصل في الخصومات الى غير القاضي البشري المؤهل لقوله صلى الله عليه وسلم (القضاة ثلاثة، قاضيان في النار وقاضي في الجنة) (السجستاني، سنن ابي داود، 2000، صفحة 101).

مع ذلك يجوز الاستعانة بالوسائل الحديثة التي تعين القاضي في الوصول الى الحكم العادل دون أن يكون الحكم الصادر عن النظام التقني حجة مستقلة بنفسه لان الذكاء الاصطناعي أداة دعم وليست جهة فصل خصومات (والافتاء، 1995).

وقد قرر الفقهاء أن القضاء لا ينعقد إلا بشخص القاضي الجامع لشروط القضاء ولا ينعقد بألة او بنظام لان ذلك مخالف لمقصود الشارع في تولية القضاء لمن يقدر على فهم الواقع وتقدير المصالح والمفاسد تحقيقاً للعدل (فرحون، 1997، صفحة 14).

ولهذا فإن حدود تدخل الذكاء الاصطناعي في القضاء الشرعي تتمثل في:

1- تحليل الواقع وترتيب الأدلة وتقديم التوصيات.

2- سرعة الوصول الى السوابق القضائية الشرعية المتشابهة.

3- المساعدة في تنظيم الإجراءات وتحديد النزاعات.

4- ولا يجوز الاعتماد على مخرجاته وحدها في إصدار الأحكام القضائية الشرعية.

المبحث الثالث

حجية مخرجات الذكاء الاصطناعي في القضاء الشرعي

المطلب الأول: مواقف المذاهب الفقهية من اعتماد الوسائل الحديثة في الإثبات والقضاء

اهتم علماء الفقه الإسلامي بوسائل الإثبات تحقيقاً للعدل وصيانة الحقوق، وقد اعتمد الفقهاء على وسائل متعددة للإثبات كالشهادة والإقرار واليمين والكتابة والقرائن القوية ومنعوا الاعتماد على الوسائل التي لا تحقق العدالة أو تخالف مقاصد الشرع، ومن اهم آراء المذاهب الفقهية هي:

اولاً: الحنفية: اعتبروا القرائن القوية حجة في بعض المواضع عند انعدام الأدلة الأصلية، ومن ذلك قرائن اللقطة وقرائن الضمان، واعتبروا الكتابة دليلاً في بعض الأحوال (الكاساني، 1986، صفحة 123).

ثانياً: المالكية: يعتمدون على القرائن في القضاء عند توفر شروطها وقد أجازوا الاعتماد على القرائن القوية في إثبات الحقوق عند تعذر البينة الصريحة (القرافي، 1994، صفحة 263) .

ثالثاً: الشافعية: يشترطون في الإثبات توفر وسائل محددة كالبينة والإقرار ولا يعولون على القرائن وحدها إلا في مواضع محدودة (النووي، 2003، صفحة 113) .

رابعاً: الحنابلة: يعتبرون الكتابة والقرائن القوية ضمن وسائل الإثبات المساندة عند غياب الأدلة الصريحة، وقد قبلوا الكتابة إذا اقترنت باليمين أو الإقرار (المقدسي، 1992، صفحة 175) .

يتبين من ذلك أن المذاهب الفقهية تقبل استخدام الوسائل الحديثة في الإثبات إن تحققت شروط العدالة والضبط، وكانت وسيلة داعمة للقاضي وليست بديلاً عن ولايته القضائية المباشرة.

المطلب الثاني: دراسة مقارنة بين الفقه الإسلامي والقوانين الوضعية في اعتماد مخرجات الذكاء الاصطناعي في الإثبات القضائي.

اولاً: في الفقه الإسلامي: يقوم الإثبات على قواعد الشرع القائمة على اليقين أو غلبة الظن ويشترط تحقيق العدالة والضبط في وسائل الإثبات في الحكم، وتعد مخرجات الذكاء الاصطناعي من القرائن التقنية، ويمكن استخدام لدعم الحكم القضائي دون أن تكون هي الأصل في الحكم، ولا يجوز على هذه المخرجات وحدها للحكم في القضايا الشرعية بل يجب أن تحقق اجتهاد القاضي ونظره في القضية.

ثانياً: في القوانين الوضعية: بدأت بعض القوانين في السماح باستخدام مخرجات الذكاء الاصطناعي كوسيلة ارشادية في تقييم الأدلة وتحليل القضايا كما في الصين تستخدم نتائج الذكاء الاصطناعي لتقديم توصيات لكن الحكم يصدر من القاضي البشري (الصين، 2024).

وأيضا في الولايات المتحدة يجري استخدام الذكاء الاصطناعي لتقييم مخاطر الإفراج المشروط لكنه محل جدل قانوني حول مدى دقته وانحيازه (الامريكية، 2023).

ثالثا: المقارنة: يتفق كل من الفقه الإسلامي والقوانين الوضعية على عدم جواز اعتماد مخرجات الذكاء الاصطناعي وحدها في اصدار الاحكام القضائية، وتستخدم كوسيلة مساعدة في التحليل القضائي، لكنها لا تعتبر حجة ملزمة بذاتها، أن الفقه الإسلامي يولي

أهمية اجتهاد القاضي ونظره في الوقائع وتحقيق العدالة ويقبل بالوسائل الحديثة ضمن ضوابط الشرع.

المطلب الثالث: الضوابط الشرعية لاستخدام مخرجات الذكاء الاصطناعي في القضاء الشرعي.

يمكن تحديد الضوابط الشرعية التي تَضبط بها الاستفادة من مخرجات الذكاء الاصطناعي في القضاء الشرعي فيما يلي:

1- كونها وسيلة معاونة لا مستقلة: حيث يستخدم القاضي هذه المخرجات للتحقق من الأدلة وتسريع تحليل القضايا دون الاعتماد عليها في إصدار الحكم دون نظر أو اجتهاد.

2- عدم مخالفة الأحكام الشرعية: يجب ألا تخالف المخرجات أي نص شرعي قطعي أو قاعدة فقهية مستقرة.

3- تحقيق العدالة ومنع الانحياز التقني: يجب التأكد من خلو النظام المستخدم من الانحياز البرمجي المؤثر في العدالة القضائية (والافتاء، 1995).

- حفظ سرية المعلومات القضائية: من المهم أن تستخدم هذه الأنظمة وفق حماية المعلومات والخصوصيات الشرعية.

5- مرجعية القاضي الشرعي في التقييم النهائي: تظل كلمة القاضي هي المعتمدة شرعا ولا تسقط مسؤوليته القضائية أو اجتهاده.

وقد أشار بعض الباحثين الى ضرورة إعداد أدلة إرشادية شرعية وقضائية تنظم العلاقة بين الذكاء الاصطناعي والقضاء الشرعي لضمان استثمار هذه التقنية دون الإخلال بمقاصد الشريعة (التركي، 2023، صفحة 25).

الخاتمة

لخص هذا البحث الى أن مخرجات الذكاء الاصطناعي رغم ما تحمله من دقة وسرعة لا يمكن أن تكون مستقلة بالحكم في القضاء الشرعي وإنما تعد وسيلة مساعدة تخضع لتقدير القاضي ضمن إطار ضوابط شرعية دقيقة، وقد أظهرت الدراسة أهمية ضبط هذه المخرجات فقهياً وقانونياً بما يضمن العدالة ويحفظ مقاصد الشريعة ويوفر في ذات الوقت بيئة قضائية مواكبة للتطور التقني المعاصر.

اهم النتائج والتوصيات:

اولاً: النتائج:

ومن اهم النتائج هي:

1- الذكاء الاصطناعي يَعد تقنية مساعدة في المجال القضائي من خلال تحليل البيانات وترتيب الوقائع وتقديم التوصيات القضائية لكنه لا يملك صفة القضاء الشرعي المستقبل.

2- الفقه الإسلامي يعتمد وسائل الاثبات القائمة على اليقين أو غلبة الظن، ويقبل الوسائل الحديثة ضمن ضوابط شرعية محددة ومناه مخرجات الذكاء الاصطناعي كقرائن مساعدة لا كأدلة مستقلة.

3- لا يجوز اعتماد مخرجات الذكاء الاصطناعي وحدها للحكم القضائي الشرعي، لأن ذلك مخالف لمقصود الشريعة في اشتراط ولاية القضاء قيمن توفرت فيه شروط القضاء والاجتهاد.

4- تلتقي القوانين الوضعية مع الفقه الإسلامي في أن مخرجات الذكاء الاصطناعي أداة داعمة للقضاء وليست بديلاً عنه.

5- يمكن استثمار مخرجات الذكاء الاصطناعي في القضاء الشرعي للإسهام في تسريع الإجراءات وتحقيق العدالة بشرط عدم مخالفتها للنصوص الشرعية والقواعد الفقهية.

ثانياً: التوصيات:

1- ضرورة إعداد لوائح تنظيمية شرعية وقضائية تحدد ضوابط استخدام الذكاء الاصطناعي في القضاء الشرعي.

2- تدريب القضاة الشرعيين على كيفية الاستفادة من مخرجات الذكاء الاصطناعي كوسائل مساعدة في تحليل القضائي دون الاعتماد الكلي عليها.

3- دعوة الجامعات والمراكز البحثية الى إجراء مزيد من الدراسات التطبيقية حول استخدام الذكاء الاصطناعي في القضاء الشرعي بما يحقق المصلحة ويضمن مراعاة مقاصد الشريعة.

4- ضرورة الالتزام بأعلى معايير الأمان المعلوماتي لحماية بيانات الخصوم والمحاكم عند استخدام الذكاء الاصطناعي.

5- توعية المجتمع الشرعي والقضائي بأهمية التفرقة بين دور الذكاء الاصطناعي كأداة مساعدة ودور القاضي الشرعي كجهة فصل في الخصومات.

المصادر والمراجع

القران الكريم

1- أبو داود سليمان بن الاشعث السجستاني، (2000م)، سنن أبي داود، بيروت – لبنان، المكتبة العصرية.

2-اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والافتاء، (1995م) ،استخدام التقنيات في القضاء، اللجنة الدائمة للبحوث العلمية

3- المحكمة الامريكية، (2023م)، نظام الذكاء الاصطناعي في الولايات المتحدة الامريكية، محكمة الولايات المتحدة الامريكية.

4-المحكمة العليا في الصين، (2023م)، نظام الذكاء الاصطناعي، الصين، المحكمة العليا.

5- بدر الدين الزركشي، (2000م) المنثور في القواعد الفقهية، بيروت – لبنات، دار الكتب العلمية.

6- برهان الدين إبراهيم ابن فرحون، (1997م)، تبصرة الحكام في أصول الاقضية (المجلد الاول)، بيروت – لبنان، دار الكتب العلمية.

7- حسن الجبوري، (2024م)، التقنيات الحديثة في القضاء العراقي، مجلة القانون، دار القانون للنشر والتوزيع –بغداد.

8- خالد سعدون، (2023م)، تقنيات الذكاء الاصطناعي والقضاء، مجلة القانون، دار القانون للنشر والتوزيع – بغداد.

9- شهاب الدين القرافي، (1994م)، الذخيرة (المجلد الأول) بيروت –لبنان، دار الغرب الإسلامي.

10- عبد الله التركي، (2023م)، الذكاء الاصطناعي وأثره في العمل القضاء الشرعي، المؤتمر الدولي للذكاء الاصطناعي (العدد14)، الرياض – المؤتمر الدولي السعودي.

11-عبد الله الوليدي (2022م)، الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته، مجلة العدل السعودي.

12- عبد الله بن قدامة المقدسي، (1992م)، المغني (المجلد الأول)، القاهرة – مصر، دار هجر.

13- علاء الدين الكاساني، (1986م)، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع (المجلد الأول)، بيروت – لبنان، دار الكتب العلمية.
14- محمد الغزالي (2022م)، التقنيات الحديثة في خدمة العدالة، مركز الدراسات القانونية.
15- يحي شرف الدين النووي (2003م)، روضة الطالبين وعمدة المفتين، بيروت- لبنان، دار الكتب العلمية.
16- محمد بن مكرم بن منظور (1986م)، لسان العرب، بيروت- لبنان، دار صادر.
17- وزارة العدل السعودي (2024م) مبادرات التحول الرقمي في القضاء، السعودية، وزارة العدل السعودي.